

صندوق النقد يحذر من تباطؤ اقتصاد المغرب

تزايدت المؤشرات والتحذيرات من احتمال تباطؤ نمو الاقتصاد المغربي هذا العام، في وقت تسعى فيه الرباط لصياغة "نموذج تنموي" جديد يحرك نشاط القطاعات الاستراتيجية ويقلص الفوارق الاجتماعية لتعزيز بناء الاقتصاد على أسس مستدامة.

واشنطن/الرباط - حث صندوق النقد الدولي أمس الحكومة المغربية على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لتفادي مخاطر محتملة قد تؤثر على مستويات النمو لهذا العام، رغم إشدته بالخطوات المتعلقة بتعويم الدرهم تدريجياً.

وقال الصندوق في بيان أمس، أعقب مشاورات المادة الرابعة مع الرباط، إن "نمو الاقتصاد المغربي يواجه مخاطر محلية وخارجية كبيرة، بالتزامن مع تباطؤ النمو في العام الماضي إلى 3 بالمئة من 4.1 بالمئة في 2017".

وأوضح أن المخاطر تتمثل في تأخير تنفيذ الإصلاح، وانخفاض النمو في البلدان الشريكة الرئيسية خاصة منطقة اليورو.

وتعد منطقتا اليورو والاتحاد الأوروبي، من أبرز الشركاء الاقتصاديين للمغرب، والذي يتأثر سلباً بمخاوف اقتصادية قد تواجهها تلك الاقتصادات.

وأشار الصندوق إلى أن ارتفاع أسعار النفط لن يكون جيداً بالنسبة للمغرب، وهو مستورد كبير للخبث، بينما تضغط المخاطر الجيوسياسية على وضعية اقتصاد البلاد والظروف المالية المتقلبة.

لكنه اعتبر في الوقت ذاته أن افق المغرب على المدى المتوسط لا تزال مواتية، "حيث من المتوقع أن يصل النمو إلى 4.5 بالمئة بحلول 2024".

وتبدو توقعات صندوق النقد حول نمو الاقتصاد المحلي بنسبة 3 بالمئة خلال 2019 متفائلة، بعد أن أكدت بيانات المندوبية السامية للتخطيط في تقرير صدر هذا الأسبوع أن معدل النمو المتوقع هذا العام لن يتعدى 2.7 بالمئة.

وتقول المندوبية، وهي هيئة الإحصاءات الرسمية في المغرب، إن السبب الرئيسي لهذا التراجع يكمن في المردود المتوسط للقطاع الزراعي، بعد نتائج أفضل في الموسمين الماضيين.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية للمندوب السامي للتخطيط أحمد الحليمي قوله إن "النمو الاقتصادي سيظل مرتهاً بدرجة كبيرة بمرودية قطاع الزراعة المتأثر بالتقلبات المناخية رغم الجهود التي بذلت لتقليص ارتباطه بتساقط الأمطار".

وتساهم الزراعة بأكبر نسبة في إجمالي الناتج الداخلي، أي بحوالي 14 بالمئة، متقدمة على قطاعي السياحة والصناعة، ما يجعل النمو عموماً رهينة تقلبات الأحوال الجوية.

وتبنت الرباط في عام 2008 مخطط "المغرب الأخضر" الطموح، بهدف تطوير الزراعة من خلال تحديث وسائل الإنتاج وزيادة مداخيل صغار المزارعين. لكن الحصيلة لا تزال دون المأمول ولم تتمكن بعد من تجاوز تأثير التقلبات المناخية.

وتحاول السلطات المغربية في نفس الوقت تنويع أنشطة الاقتصاد ساعية خصوصاً لجذب الاستثمارات الخارجية في القطاع الصناعي.

وتعول في هذا الإطار على عامل الاستمرار الأمسي وموقع البلاد الاستراتيجي، فضلاً عن انخفاض تكاليف اليد العاملة والامتيازات الضريبية والجمركية في المناطق الحرة.

وأشار الصندوق إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري، إلى 5.4 بالمئة، من إجمالي الناتج المحلي بسبب ارتفاع وتعود في هذا الإطار على عامل الاستمرار الأمسي وموقع البلاد الاستراتيجي، فضلاً عن انخفاض تكاليف اليد العاملة والامتيازات الضريبية والجمركية في المناطق الحرة.

وأشار الصندوق إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري، إلى 5.4 بالمئة، من إجمالي الناتج المحلي بسبب ارتفاع



أحمد الحليمي
النمو سيظل مرتهاً بدرجة كبيرة بمرودية قطاع الزراعة

وحسب الأرقام الرسمية مكتوب في التقرير، تفاقم هذا العجز بنسبة 8 بالمئة منذ مطلع العام الجاري، أي بما يعادل 204 مليار درهم (نحو 21.3 مليار دولار). ومع ذلك، يعتقد صندوق النقد أن التحول إلى مرونة أكبر في سعر صرف الدرهم العام الماضي ساعد الاقتصاد المغربي على امتصاص الصدمات الخارجية.

وحت الصندوق الحكومة المغربية على الاستفادة من الفرصة الحالية لمواصلة هذا الإصلاح بطريقة متسلسلة ومتقنة.

وبدأ المغرب في الربع الأول 2018 تنفيذ تعويم تدريجي لسعر صرف عملة المحلية عبر تحويل التحكم في أسعار الصرف إلى العرض والطلب، مع الإبقاء على تدخلات للبنك المركزي عند الحاجة، وشجّع خبراء الصندوق السلطات المغربية على مواصلة التوحيد المالي للحفاظ على القدرة على تحمل الديون، مع الحفاظ على الأولوية للاستثمار والإنفاق الاجتماعي على المدى المتوسط، ورحبوا بالتحكم المستمر في الإنفاق العام على الأجور رغم احتجاجات النقابات العمالية في البلاد ضد نظام إصلاح الأجور الذي تنفذه السلطات.



استراتيجية جديدة لتعزيز الاستدامة

العراق يكثف جهود الاستغناء عن غاز إيران هانيويل الأميركية تستثمر الغاز المصاحب في 5 حقول



خطوة أخرى لوقف تبديد الثروات

مجنون، ثالث أكبر حقل نفطي في العالم، حيث تبلغ احتياطياته المقدرة من وزارة النفط العراقية بنحو 12.6 مليار برميل.

ويستري العراق حالياً ما يصل إلى 28 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني، الذي يذهب معظمه إلى المحطات الغازية لتوليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى نحو 1300 ميغاواط من الكهرباء.

ويستعد محلول إنهاء اعتماد العراق على الغاز الإيراني، الذي تلوح فيه شبهات فساد بسبب شرائه بأسعار تصل إلى ضعف الأسعار العالمية.

ويخشى العراقيون من يصبح العراق ساحة للمواجهة المتصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران، في وقت تتصاعد فيه تحذيرات الإدارة الأميركية وضغوطها على الحكومة العراقية لوقف الاعتماد على الإمدادات الإيرانية وتسريع الالتزام بالعقوبات المفروضة على طهران.

ومنحت واشنطن العراق إعفاءات مؤقتة من العقوبات التي فرضتها على طهران في نوفمبر الماضي، وهي تمتد حتى نهاية يونيو المقبل، لكن بغداد تصر على عدم قدرتها على التخلي عن الإمدادات الإيرانية خلال وقت قريب.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن العراق يمتلك احتياطات غاز مؤكدة تصل إلى 112 تريليون قدم مكعب من الغاز، لكن محللين يقولون إنها يمكن أن تتضاعف في حال إجراء مسح شامل للأراضي العراقية.

ولا يزال العراق يحرق منذ عقود مئات ملايين الأقدام المكعبة من الغاز المصاحب لاستخراج النفط الخام يوميا، بسبب نقص المنشآت اللازمة لاستثمار ذلك الغاز.

وأبرمت بغداد منذ العام الماضي عددا من العقود مع شركات عالمية لوقف إحراق الغاز، وتقول إنها قلصت عمليات الحرق بنسبة 60 بالمئة حتى الآن.

وفي ملف آخر متصل بتقاطع المصالح النفطية العراقية مع إيران، أكد رئيس هيئة تشغيل حقل مجنون العملاق المحاذي للحدود الإيرانية ارتفاع إنتاج الحقل إلى 245 ألف برميل يوميا، من نحو 225 ألف برميل.

وتتداخل احتياطات الحقل العملاق مع إيران، التي كانت تنفرد لسنوات باستثمار الحقول الحدودية، لكن بغداد كفتت جهودها في الأشهر الأخيرة لتعزيز استثمار تلك الحقول.

وأوضح رئيس هيئة تشغيل حقل مجنون أن تطوير وزيادة إنتاج الحقل تم من قبل الكوادر العراقية وبالتنسيق مع الشركات الاستشارية. ويعتبر حقل

كثّف العراق جهوده لتعزيز إنتاج الغاز بتوقيع عقد مع شركة أميركية لاستغلال الغاز المصاحب في 5 حقول، في وقت تضغط فيه واشنطن على بغداد لوقف الاعتماد على إمدادات الغاز الإيرانية.

بغداد - وقّعت وزارة النفط العراقية أمس عقداً أولياً مع شركة هانيويل الأميركية لاستثمار الغاز المصاحب في عدد كبير من الحقول النفطية في محافظتي البصرة وميسان في جنوب العراق.

ويرى محللون أن هناك دلالات كبيرة في توقيع العقد مع شركة أميركية في ظل انقسام الأطراف السياسية العراقية في البرلمان والحكومة بين فريق تابع لإيران وفريق مناوئ لنفوذها الكبير في العراق.

وسوف تتولى شركة هانيويل الأميركية بموجب العقد إنشاء محطة الغاز الطبيعي في منطقة أرطاوي بطاقة أولية تصل إلى 300 مليون قدم مكعب يوميا، على أن ترتفع في المستقبل إلى 600 مليون قدم مكعب يوميا.

ومن المتوقع التوقيع على العقد النهائي أواخر العام الجاري والشروع بتشغيل المحطة في عام 2022.

وتتعرض الحكومة العراقية لضغوط من الأطراف الموالية لإيران بعدم التعامل مع الشركات الأميركية. وقد تعرض موقع لشركة إكسون موبيل في محافظة البصرة لإطلاق صارخ، في حادث متصل بالتوتر الأميركي العراقي.

وقد اتهمت السلطات العراقية ميليشيات عراقية مرتبطة بإيران بتنفيذ ذلك الهجوم.

وأكد ناصر الغضبان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط عقب التوقيع، إن الاتفاق "مهم للعراق من أجل تقليص عمليات حرق الغاز من الحقول النفطية تدريجياً، وتوفير الغاز لمحطات إنتاج الطاقة الكهربائية



ناصر الغضبان
تسعى لتقليص حرق الغاز لتوفير الإمدادات لمحطات الكهرباء

الحريري يرفض اقتراح صندوق النقد تعويم الليرة

وحزب القوات اللبنانية جزء من حكومة الحريري، لكنه يعترض على الاقتراح عن التصويت على الموازنة بتعلة أنها لا تفي بالإصلاحات بما فيه الكفاية.

وذكر الحريري أن صندوق النقد طلب أيضاً زيادة رسوم الوقود إلى جانب رفع ضريبة القيمة المضافة.

وتابع "أود أن أقول أننا نحن دائماً نتفاوض مع صندوق النقد بشكل يخدم مصلحة لبنان ومصلحة الليرة والنقد اللبناني".

وقال صندوق النقد في بيانه إنه يجب على لبنان أن يتبنى إجراءات بشأن الإيرادات تتضمن "زيادة في معدلات ضريبة القيمة المضافة وفي رسوم المحروقات، مع بذل جهود لتعزيز الامتثال الضريبي".

وأضاف أن مسودة الموازنة وخطة إصلاح قطاع الكهرباء هي "خطوات أولى تستحق الترحيب الشديد على مسار طويل". لكنه أشار إلى أن من المرجح أن يتجاوز العجز في موازنة 2019 كثيراً المستوى الذي تستهدفه الحكومة والبالغ 7.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

المركزي رياض سلامة اتفقوا على أن تتم هذه المسألة بطريقة طوعية من قبل البنوك.

وأضاف مسائلاً عما إذا كان ذلك ما يريده حزب القوات اللبنانية "أعرف أن صندوق النقد عنده تحفظات، ولكن أيضاً إذا أردنا تبني كل شيء يطلبه صندوق النقد الدولي فلفعلنا".



سعد الحريري
لا يمكن تلبية كل شيء يطلبه منا صندوق النقد الدولي

شركة الكهرباء الحكومية التي تتكبد خسائر كبيرة.

وتهدف الحكومة لتقليص العجز عبر إجراءات من بينها زيادة قدرها 3 نقاط مئوية في الضريبة على الفوائد وخطة لإصدار سندات خزانة منخفضة الفائدة.

وكان الحريري يرد على انتقادات من البرلمان جورج عدوان المنتمي لحزب القوات اللبنانية، والذي أشار إلى تحفظات أبعثها بعثة صندوق النقد الأخيرة إلى لبنان.

وقالت بعثة الصندوق في بيانها الختامي بخصوص مشاورات المادة الرابعة لعام 2019 في وقت سابق الشهر الجاري إن "شراء السندات المنخفضة الفائدة من شأنه أن يخفض الموازنة العامة لمصرف لبنان المركزي ويقوض مصداقيته".

وذكرت أنه ينبغي ألا يكون هناك أي ضغط على البنوك الخاصة لشراء أدوات الدين ذات الفائدة المنخفضة.

وفي حديثه عن خطة إصدار السندات المنخفضة الفائدة، قال الحريري إنه ووزير المالية علي حسن خليل ومحافظ

بيروت - أبدى رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري تحفظات على مقترحات لصندوق النقد الدولي تضمنت تعويم العملة المحلية المربوطة بالدولار عند مستواها الحالي منذ أكثر من عقدين من الزمن.

وبينما تمتلك غالبية الاقتصادات النامية الآن سعر صرف حر، لا يزال ربط العملة المحلية بالدولار هو التقليد المتبع في الشرق الأوسط. لكن ربط الليرة بالدولار يختلف عن غيرها من عملات دول الخليج لأنه غير مدعوم بقوة مالية ضخمة.

وجاءت تصريحات الحريري في أول أيام جلسة برلمانية تستمر ثلاثة أيام والمتوقع أن يوافق فيها البرلمان الخميس على الموازنة التي تهدف إلى تقليص العجز، باعتبارها خطوة صوب وضع المالية العامة اللبنانية على مسار مستدام.

ولبنان منقل بواحد من أكبر أعباء الدين العام في العالم، وتتمثل بنود الإنفاق الرئيسية في فاتورة أجور القطاع العام ونسداد فوائد الديون ودعم